

Distr.: General
3 January 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسف (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧
(تابع)

المخطط العام لتحديد مباني المقر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر (تابع)
(A/61/5 (Vol.V) و A/61/549 و A/61/595).

١ - السيد غلوفينوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده، الذي يعلق أهمية كبيرة على التنفيذ العاجل للمخطط العام لتجديد مباني المقر، يلاحظ الزيادة الكبيرة المبينة في التقرير السنوي الرابع للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/61/549). كما يلاحظ أن سلطات ولاية ومدينة نيويورك قد أظهرت ترددا على مدى السنوات القليلة الماضية في التعاون مع الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بقيام شركة الأمم المتحدة للتعمير بتشديد مبنى الحيز البديل الذي سيسمى UNDC-5 على الرغم من أن وجود الأمم المتحدة في نيويورك لم يصبح جزءا لا يتجزأ من حياة المدينة فحسب بل أيضا عنصرا حيويا في اقتصادها، وأن أعمال الإنشاءات التي ينطوي عليها المخطط العام لتجديد مباني المقر ستجلب للمدينة منافع اقتصادية أعظم. كذلك لم تحصل الأمم المتحدة على ائتمان معفي من الفوائد من البلد المضيف. بل على العكس، ففي الوقت الذي أضاعت فيه الدول الأعضاء سنوات عديدة في انتظار أن يقدم البلد المضيف مساهمة مناسبة، زادت تكلفة المخطط العام بمئات الملايين من الدولارات. والأمم المتحدة من حقها أن تحصل على مشاركة أكبر من البلد المضيف في تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر وعلى كل مساعدة ممكنة من سلطات الولاية والمدينة في حل أي مشكلة عملية يمكن أن تنشأ.

٢ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة، كما تبين الفقرة ٣٥ من التقرير، بحاجة إلى ضمانات مصرفية في شكل خطابات اعتماد. ويلاحظ وفده أن الاحتياج إلى هذه

التسهيلات الائتمانية، التي ستكلف الدول الأعضاء مبلغا يتراوح ما بين ٣ ملايين دولار و ٢١ مليون دولار، ترجع فقط إلى متطلبات صناعة البناء في الولايات المتحدة، على الرغم من أن هذه المتطلبات لم تفرض قط من قبل على منظومة الأمم المتحدة، طبقا للمعلومات التي قدمتها الأمانة في الدورة الستين. وأضاف إن وفد بلده، يرحب في هذا الصدد باقتراح الأمين العام، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٠، بإنشاء آلية لضمان أن الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل للمخطط العام لتجديد مباني المقر وفي الوقت المحدد لا تتحمل التزامات مالية إضافية نتيجة لاستخدام التسهيلات الائتمانية الناشئة عن تأخر مدفوعات غيرها من الدول الأعضاء.

٣ - واستطرد قائلا إن البيانات السابقة للأمانة العامة توضح أن استراتيجية التشييد التدريجي لمبنى المقر المتفق عليها تقوم على أساس القوائم الحالية للموظفين والهيكل التنظيمي الحالي ولا تتضمن أي تغيير في أساليب عمل أي دوائر أو إدارات أو أماكنها أو برامجها. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يرجع جميع الموظفين إلى أماكن عملهم التي جرى تجديدها بعد انتقالهم مؤقتا إلى مباني الحيز البديل.

٤ - وواصل تعليقه قائلا إنه في ضوء حجم المشروع والسلطات الواسعة النطاق المقترح تفويضها للشركة المعنية بإدارة عمليات البناء، فإن الامتثال حرفيا للنظام الداخلي للمنظمة وقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن أمر له أهمية حيوية. وأعرب عن أمل وفده في أن يمارس مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات أدق أشكال الرقابة الممكنة لدى اختيار الشركة التي ستدير عمليات الإنشاءات، ولدى تجهيز المناقصات العديدة التي ستلي ذلك فيما يتعلق بمقاول الباطن.

اشتركاها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل، دون شروط، وتأمل أن تبدي سائر الدول الأعضاء مستوى مماثلاً من الالتزام. فالكثير قد تحقق، ولكن ينبغي أن يكون هناك تعاون أكبر وتنسيق أدق بين الوفود والأمانة العامة رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

٥ - وتابع كلامه قائلاً إنه نظراً لأن سرعة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر في الوقت المحدد تعتمد إلى حد كبير على التمويل المستقر، فإن وفده سينظر بعين التأييد في اقتراحات الأمين العام بشأن تخصيص التمويل الأساسي للأعمال المقرر القيام بها في عام ٢٠٠٧. كما أنه يسلم بضرورة إنشاء احتياطي لرأس المال المتداول. إلا أنه، نظراً لأن السداد النقدي للأنصبة المقررة دفعة واحدة، أو مزيج من السداد دفعة واحدة والسداد المتعدد السنوات للأنصبة المقررة، سيؤدي من الناحية النظرية إما إلى التمكين من العمل دون الحاجة إلى أي تسهيلات ائتمانية أو إلى خفض تكاليفها بصورة كبيرة، فإن وفده على استعداد للنظر في إمكانية تقديم حوافز للدول الأعضاء التي قد تود تقديم مبلغ مقطوع للوفاء بالتزاماتها كاملة في المخطط العام.

٦ - وفيما يتعلق بالمستوى الإجمالي للميزانية التي يقترحها الأمين العام لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، قال إنه يلاحظ أن الدول الأعضاء تواجه قراراً صعباً، في ضوء الواضع المالي غير المستقر للمنظمة، فيما يتصل بالمزايا العملية لخيارات النطاق المقترحة، والتي ستبلغ تكاليفها ٢٣٠,٤ مليون دولار. وقال إن وفده بلده سيوجه إلى الأمانة العامة عدداً من الأسئلة بخصوص هذه الأمور أثناء المشاورات غير الرسمية. ويتطلع إلى التعاون البناء بين جميع الوفود في اللجنة الخامسة.

٧ - السيد العجمي (الكويت): قال إنه نظراً للأهمية الحيوية للمخطط العام لتجديد مباني المقر في كفاءة تحسين وتحديد مقر الأمم المتحدة، ومن ثم تمكين المنظمة من إنجاز رسالتها، فإنه يتعين على اللجنة اعتماد مشروع قرار لضمان إتمام العمل في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المقررة. وأضاف إن وفده يأمل أن يتم التوصل إلى حل بشأن تحديد جدول الأنصبة المقررة عما قريب بما يرضي جميع الأطراف. وأعلن أن الكويت التي تلتزم تماماً بالأمم المتحدة، تعزم دفع